كلمة مدير عام المعهد العالي للقضاء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين خاتم النبيين محمدا وعلى آله وصحبه أجمعين...

أما بعد:

بداية يسعدني ويشرفني بهذه المناسبة الكريمة أن أرحب بجميع السيدات والسادة الحضور من أكاديميين وأعضاء هيئات قضائية وأعضاء هيئة تدريس ومن المختصين والمهتمين بهذا المجال الذين تكرموا بحضور هذه الندوة العلمية أقدم لكم جميعا باسمي آيات الشكر والعرفان تقديرا لحضوركم الكريم.

إنه لشرف كبير لنا أن يشارك المعهد العالي للقضاء، باعتباره مؤسسة علمية، في تنظيم هذا الملتقى العلمي بالتعاون مع كلية القانون بجامعة طرابلس ومركز الاستشارات والبحوث بالجامعة.

هذا التعاون المثمر بين هاتين المؤسستين الوطنيتين يسعدني. بل يزداد العام الماضي حيث أقيمت عدة ملتقيات علمية مشتركة تناولت بعض الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. وعقب بعد هذا التعاون تجسيدا لتلاقح الأفكار والرؤى التي تتحور حول أهمية أن تضطلع هاتين المؤسستين، بكافة مسؤولياتهم الوطنية، تجاه القضايا القانونية التي لها علاقة بالواقع العملي بهدف النقاش ومشاركة الأفكار وتبادل وجهات النظر للوصول إلى رؤية مشتركة وعمل مشترك في وضع حلول علمية تتفق مع العدالة القضائية.

إن حرص المعهد العالي للقضاء على المشاركة في مثل هذه الملتقيات واختزال أفاق التعاون بينها هو نابع من إيمانه بأن هناك مسؤولية علمية وبحثية تتشكل اليوم وتتجسد بالعمل الميداني. لا يقتصر فقط على التأهيل والتدريب القضائي والقانوني، إنما يجب أيضا أن يقوم بأدوار أخرى فاعلة تساهم بشكل أو بآخر في توجيه وإرشاد المؤسسات الوطنية الأخرى المهتمة بالعمل القانوني، عبر طرح قضايا ومسائل ذات طابع قانوني لتحليلها ودراسة مدى مواكبتها بعض المستجدات والتطورات للتطور الحاصل في المجتمعات وفي ركبة استحداث القوانين بما يضمن حقوق الإنسان وإقامة العدل بين الناس.

إن موضوع ندوة اليوم والذي يتعلق بموضوع مهم جدا وحساس باعتبار أنه يلامس واقع كل أسرة تنتمي للمجتمع الليبي، إذ يتحور حول القانون رقم 10 لسنة 1984 بشأن الزواج والطلاق وآثارهما، والذي مضى على صدوره أربعين سنة، وأصبحت الحاجة لتطويره وتحديثه ملحة وواجبا.

ومن هذا المنطلق تم طرحه في بساط البحث القانوني لدراسته والخوض في غمار مواده بشكل دقيق ومفصل، ومناقشة كافة الصعوبات العملية التي واجهت القضاة عند تطبيق نصوصه على ما يطرح عليهم من قضايا الزواج والطلاق.

لا أود أن أطيل الحديث عن هذا القانون لأترك المجال للباحثين والمختصين الذين استعدوا اليوم للخوض في غمار نصوصه، وتشخيص مواطن الخلل والقصور في أحكامه، بهدف الخروج بجملة من الحلول والتوصيات تساعد جهات الاختصاص في إمكانية تطوير هذا القانون بما يتماشى مع الواقع العملي وأحكام الشريعة الإسلامية.

في الختام لا يفوتني بهذه المناسبة إلا أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى رئيس جامعة طرابلس وعميد كلية القانون بالجامعة وإلى مدير مركز الاستشارات والبحوث بالجامعة وإلى كافة أعضاء هيئة التدريس والعاملين بها، على حسن التنظيم وحسن الضيافة وحفاوة الاستقبال.

كما أشكر رئيس وأعضاء اللجنة التحضيرية التي عملت بشكل جيد على تنظيم هذا الملتقى حتى ظهر بهذه الصورة المشرفة.

وعلى أمل اللقاء بكم جميعا في ملتقيات علمية أخرى، نسأل الله لكم جميعا دوام الصحة والعافية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المستشار الدكتور: ضياء الدين المختار خماج

مدير عام المعهد العالي للقضاء